واقع استعمال المصطلحات المصرفيّة في مصرف السّلام-دراسة وصفيّة تحليليّة-

The reality of the use of banking terms in al salam bank,an analytical descriptive study.

د.تعشاشات وهيبة *

مخبر اللغة العربية وآدابها جامعة علي لونيسي البليدة

02(الجزائر

wahibatiachachat@gmail.com

تاريخ الاستلام: ..2022/01/20 تاريخ القبول:22-09-2022 النشر:2022/11/16

الملخّص:

تهدف هذه الورقة البحثيّة إلى تبيان واقع استعمال المصطلحات المصرفيّة المتداولة في البنوك عامّة، ومصرف السّلام خاصّة، وذلك من خلال تحديد طبيعتها من العربيّ الفصيح والأعجميّ الدّخيل، وتمييز المصطلح المشتق عن غيره من المولّد، والمعرّب، والمترجم، والدّخيل ومعالجته شكلا ومضمونا، مع إبراز مشاكل استعماله، وربطه بأحد المعاجم الاقتصاديّة المتخصّصة قصد بيان نسبة هذا الأخير في الواقع المصرفيّ، ومن هنا تكمن أهمّية البحث. وأهمّ نتيجة يتوصّل إليها البحث: اختيار المصطلح العربيّ المشتق على غيره من المصطلحات وتعميمه على سائر المصارف من خلال الدّراسة الإحصائيّة لعيّنة من المصطلحات الأكثر تداولا في مصرف السّلام وذلك بتحديد الوسط الحسابيّ، والتّباين والانحراف المعياري. واعتمدنا على المنهج الإحصائيّ المناسب لطبيعة الموضوع، وذلك بعدّ المصطلحات واستخراج تردّداتها، ومعرفة طبيعتها وماطرأ عليها من تغيير، وتحريف.

الكلمات المفتاحية: المصطلح المصرفيّ، المعجم المتخصّص

Abstract :

This research paper aims to clarify the reality of banking terminology in the banking sector in general and al salam bank in particular an that is by defining its nature from the formal arabic and the foreign foreign and distinguishing the term derived from the generator, the arabized the translator an the intruder,treating the problems of its use and linking it to one of the specialized economic dictionaries in order to shou the percentage of exploitation of the latter in the banking reality,hence the importance of the research ,among the results of the research choosing the arabic term derived from other terms and generalizing it to other banks through a statisical studu of a sample of the most frequently used term in al salam bank by determining the mean,variance,standard deviation, we relied on the statistical method by counting the terms, extracting their frequencies and knowing the changes and distortions that occurred to them .

Keywords : baning term,specialized lexicon.

*د.تعشاشات وهيبة

مقدّمة:

يُعتبر علم الاقتصاد، أحد العلوم الاجتماعية التّطبيقيّة، يزخر بثروة مصطلحيّة هائلة، تتنوع بتنوّع فروعه ومجالاته إذ يرتبط كلّ منها ارتباطا وثيقا بالنّشاط الاقتصادي، وتُعدّ المصطلحات مفاتيح العلوم التي تواضع عليها جماعة من المختصّين، والتي تشكل جزءا هامّا من اللّغات ممّا يؤدّي إلى ظهور لغة متخصّصة في المجال الاقتصاديّ وهي لغة الاقتصاد، في حين يرتكز النّظام المصرفيّ على جهاز مصطلحيّ متنوّع بين المصطلح العربيّ الفصيح، وبين الأعجميّ الدّخيل يتداول بلغات متعدّدة كالفرنسيّة والانجليزية، ويؤدّي هذا الاختلاف إلى مشاكل كثيرة منها: فوضى لغويّة التي تسمح لكل مصرف استعمال مصطلحات خاصّة به، ومن هذا المنطلق وقعت دارستنا على عيّنة من المصطلحات المصرفيّة المتداولة في مصرف السّلام بمنطقة البليدة، وذلك بتحديد طبيعتها ومعالجتها شكلا ومضمونا وإبراز ماطرأ عليها من تغير وتحريف. وعليه، وبهذا التّنوع والاختلاف، تمّ طرح الإشكاليّة الآتية: ماهي طبيعة المصطلحات المتداولة في مصرف السّلام؟ وما مدى توافقها وقواعد اللّغة العربيّة؟.

الفرضية: للإجابة على الإشكاليّة المطروحة نعتمد على الفرضيّتين الآتيتين:

- ❖ الاعتماد على قواعد اللغة العربية في تحديد طبيعة المصطلحات المتداولة في مصرف السّلام.
- ❖ الاعتماد على المعجم الاقتصادي للدكتور "جمال عبد الناصر" في تحديد مضمون المصطلحات المتداولة ودلالتها في مصرف السّلام.

أهداف البحث: تتمثّل في مايلي:

– تحديد العلاقة القائمة بين ما هو موجود في المعجم المختصّ الاقتصاديّ وما هو موجود في واقع مصرف السّلام.

– التّدقيق في المصطلحات من النّاحية اللّغويّة وتحديد طبيعتها.

– توحيد المصطلحات المصرفيّة ذات الطّبيعة الاشتقاقيّة في القطاع المصرفيّ.

المنهج المتّبع:

نظرا لطبيعة الدّراسة المتعلّقة بالمصطلح المصرفيّ، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بوصف المصطلحات المتداولة في القطاع المصرفيّ، ومعالجتها شكلا ومضمونا وتحديد معناه اللّغويّ والاصطلاحيّ.

أسباب اختيار الموضوع:يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

– ظهور مصطلحات جديدة وحديثة تتداول بلغة الأصل.

– طبيعة المصطلحات المتداولة في القطاع المصرفيّ وتوظيفها، دون الاعتماد على معاجم متخصّصة

ولمعالجة الإشكاليّة، تمّ تقسيم البحث إلى:

المحور الأوّل: نظرة في المفاهيم: المصطلح، المصطلح العلميّ، المصطلح الاقتصاديّ، النّص الاقتصاديّ، المسرد.

المحور الثّاني: ماهية المصطلح اللّغوي،و المصطلح الاقتصادي.

المحور الثّالث: واقع استعمال المصطلحات المصرفيّة في مصرف السّلام.

الخاتمة: أهمّ النّتائج والتوصيّات.

I.نظرة في المفاهيم: المصطلح، المصطلح العلميّ، النّص الاقتصاديّ، المسرد، المصطلح الاقتصاديّ.

1. تعريف المصطلح: لغة واصطلاحا

أ. لغة:

جاء في مُعجم لسان العرب لابن منظور أنّ: المصطلح من صَلُحَ، ضدّ الفساد، والاستصلاح نقيض الفساد الصّلح تصالح القوم بينهم، والصّلح: السّلم، وقد اصطلحوا، وصالحوا واصّالحوا. (ابن منظور، 1413هـ-1993م)

ويُقصد بالمصطلح في معجم مقاييس اللّغة لابن فارس: من صَلُحَ بمعنى: الصّاد، واللاّم، والحاء، أصل واحد، يدلّ على خلاف الفساد. (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء الرّازي، 1411هـ-1991م)

ب.اصطلاحا:

عرّف عبد القاهر الجرجاني المصطلح في قوله: "الاصطلاح هو العُرف الخاص، وهو عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية شيء باسم، بعد نقله عن موضعه الأوّل لمناسبة بينهما، أو مشابهتهما في وصف أو غيرها".

(علي بن محمد الشريف الجرجاني، 1408هـ-1998م، ص 34)

2. المصطلح العلميّ:يُقصد بالمصطلح العلميّ: هو كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصّصة "علميّة، أو تقنيّة، أو فنيّة" موروثا أو مقترضا، ويُستخدم للتّعبير بالدّقة عن المفاهيم وليدة على أشياء ماديّة محدّدة.

(بوعبد الله لعبيدي، 2012، ص 12)

ويُعرّف أيضا بأنّه: اللفظ الذي يُعبّر عن مفهوم معيّن في أيّ علم من العلوم الشّرعيّة، والإنسانيّة أو الماديّة أو هو مجموعة الألفاظ الاصطلاحيّة التي يُعبّر بها عن مفاهيم في أيّ علم من العلوم.

(رجاء وحيد دويدري، 1431هـ-2010م، ص 158)

3. النّص الاقتصاديّ: يتمثّل النّص الاقتصادي في تلك الملفوظات المتخصّصة التي تتجلى لنا أهمّيتها، انطلاقا من الموضوعات التي تدرسها فهو نصّ ممزوج بين خصوصيّات لا يمكن أن تتوافر في نصّ آخر سواه ومن هذه الخصائص ما يلي:

(عبد الحميد بختو، 2009-2010 ،ص 38)

أ. **الأرقام**:تُعتبر الأرقام أساس لكلّ تحليل أو تفسير اقتصادي، حيث ترافق هذه الأخيرة جلّ الكتابات الاقتصادية، بُغية إعطائها البرهنة، التي لا ينبغي أن تغيب في النّظريّات والنّماذج الاقتصاديّة كما تُعتبر المؤشّر الوحيد الذي يُستند إليه صنّاع القرار السّياسيين والاقتصاديّين في نجاعة أو فشل مخطّط اقتصاديّ ما.

ب. **المنحنيات**:إنّها القاعدة المثلى لكلّ تحليل اقتصاديّ، يسعى إلى توضيح العلاقة القائمة بين متغيّر تابع dépendant، وعدّة متغيّرات مستقلّة indépendant ومثاله: دالّة الطّلب.(حسن عمر، 1998، ص 41)

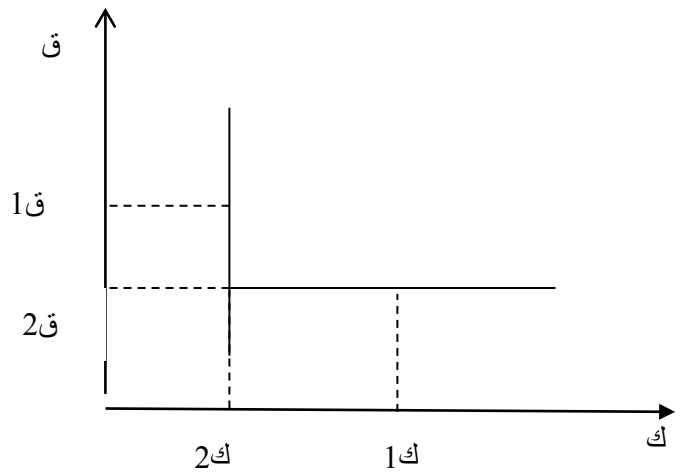

ج. **الرّموز**:غالبا ما ترافق هذه الرّموز الصّيغ والمعادلات والسّيناريوهات، وتستخدم النّماذج الاقتصادية لإعطائها تلك الميزة الرّياضيّة نحو: a,x وغالبا تستبدل الكلمات بها، فعوضا عن توظيف لفظة مستمرّة نُعبّر عنها من خلال الرّمز : A

د.**النّماذج**:**modèles** هي شبه دوال، حيث إنّها صياغة رياضيّة لظواهر عيّنة، مثل: نموذج كينز "kyns" القائل بأنّ: زيادة في الدّخل تؤدّي إلى زيادة الاستهلاك. (Cathrine resche, 2004, p 343.)

هـ.**النّظريّات**: **théories** النّظريّات أساس كلّ الآراء الاقتصاديّة، فهي مجموعة من القوانين والنّماذج والمعارف التي تعالج فكرة ما.

و.**المُسلّمات**:هي نتائج جعلت منها التّجارب بديهيّات لا ينبغي مناقشتها نحو الجزء أقلّ من الكُلّ، وقيمة رأس المال نفسها+ تنظيم مختلف= إنتاج مختلف.

Même montant du capital + organisation différente = production différente.

ز.**الاحتمالات**: **probabilities** غالبا ما تحمل الملفوظات الاقتصاديّة النّص الاقتصاديّ في مضمونات احتمالات، وهي نتائج وظواهر يحتمل لها أن تحدث في المستقبل. (عبد الحميد بختو، ص 42)

ي. **المصطلحات**: وهي مصطلحات تخص علم الاقتصاد، وترتكز عليها اللّغة الاقتصاديّة المتخصّصة.

4. المصطلح الاقتصاديّ والتّجاريّ: هو كُلّ مفهوم يحمل دلالة اقتصاديّة أو تجاريّة، تتداوله مجموعة من المختصّين، في هذا المجال داخل المؤسّسات التّجاريّة والاقتصاديّة والأسواق، وغالبا ما تكون هذه المفاهيم دالّة على العرض، والطّلب، وأسماء السّلع والمنتجات والاختراعات والتّسويق (هشام بن مختاري، 2017، ص03)، كما أنّه يُعبّر عن: "عناصر الموضوع الاقتصاديّ من مفردات الدّراسات الاقتصاديّة كالسّوق، العرض والطّلب، ومرونة العرض".

(رفعت العوضي، ص 343)

5. المسرد: المسرد هو مُؤلّف أو معجم يضمّ قائمة من المصطلحات مع مقابلاتها بلغة واحدة أو أكثر على ترتيب ألفبائي في الغالب يظهر اختصاصات لسانيّة، وغير لسانيّة كالفيزياء، الرّياضيّات، الموسيقى، الفلك، وتتشكّل ممّا يأتي:

(يمينة مصطفاوي ، ص 02)

- مقدّمة – مسرد ألفبائي عربي المصطلحات.
- مسرد ألفبائي فرنسي المصطلحات، المدخل باللّغة الإنجليزيّة وما يقابله باللّغة العربيّة والفرنسيّة.

II. ماهية المصطلح اللّغويّ: أهمّيته، خصائصه، شروطه.

1. أهمّية المصطلح: يُقال:" إنّ فهم المصطلحات نصف العلم"، لأنّ المصطلح هو لفظ يُعبّر عن مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة، وقد ازدادت أهمّيّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف "بمجتمع المعلومات"، أو مجتمع المعرفة، حتى أنّ الشبكة العالميّة للمصطلحات في فيينا بالنّمسا، اتّخذت شعارا "لا معرفة بلا مصطلح" فعمليّات الإنتاج والخدمات، أصبحت تعتمد على المعرفة خاصّة المعرفة العلميّة والتّقنية. (محمد مراياتي، 2004، ص 5)

ونتيجة الثّورة التّكنولوجيّة المعاصرة، حصل إدماج وترابط بين أنواع المعارف والتّكنولوجيّات المعرفة المختلفة، أدّى هذا الأخير إلى توليد علوم جديدة، وخدمات جديدة، وبهذا اعتبرت النّظريّات الاقتصاديّة الحديثة المعرفة عاملا داخليّا، يدخل بصورة مباشرة في دائرة النّمو. بعد أن كانت النّظريّات الاقتصاديّة القديمة تُعدّ وتُعتبر المعرفة عاملا خارجيّا، فكلّما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع تحسّن أداؤهم. وارتفع مردودهم الاقتصاديّ واللّغة وعاء المعرفة والمصطلح هو الحامل للمضمون العلميّ في اللّغة، فهو أداة التّعامل مع المعرفة، وأساس التّواصل في مجتمع المعلومات وفي ذلك تكمن أهمّيته البالغة في عمليّة المعرفة.

2. شروط وضع المصطلح: وتتمثّل هذه الشّروط فيما يلي:

- اتّفاق العلماء عليه، للدّلالة على معنى من المعاني العلميّة.
- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللّغويّة الأولى.
- وجود مناسبة، أو مشاركة، أو مساهمة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللّغويّ.
- يتوفّر كُلّ حقل علميّ على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تُعبّر عن مفاهيمه لغويّا، وتبيّن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يُعبّر عنه في التّعريف العلميّ الدّقيق، حيث تؤلّف مصطلحات كُلّ حقل من الحقول منظومة مصطلحيّة، تقابل المنظومة المفهوميّة لذلك الحقل، ومن مجموع المنظومات المصطلحيّة يتألّف النّظام المصطلحيّ في لغة من اللّغات. (محمد مراياتي، ص 11.)

3. خصائص المصطلح: ويشمل الخصائص الآتية:

- يتمّ وضع المصطلح بعد اتّفاق من مجموعة من المختصّين في مجال محدّد وبلغة معيّنة.
- يؤدّي المصطلح المفهوم العلميّ المقصود، ويكون هذا المصطلح سليما من النّاحية اللّغويّة مبن ومعنى.
- يرتكز المصطلح على ميدان التّخصّص، فالفرق بين الكلمة والمصطلح يتجلّى في تخصيص الأولى وعموم الثّانية.

المصطلح وحده لا يمكن تفكيكه فحسب، وإنّما يمكن أيضا أن تتشكّل من وحدات مميّزة ودالّة في الوقت نفسه، أي أن يكون مركّبا. (علي القاسمي، 2008، ص 271)

المصطلحات هي ثلاثيّة الأبعاد، بُعد شكلي، وبُعد مفهوميّ، وبُعد وظيفيّ. (بختو عبد الحميد ، ص 19)

III. ماهية المصطلح الاقتصادي: نظريّات إعداده، وآليّات صناعته:

1.2 نظريّات إعداد المصطلح الاقتصاديّ:

أ. تطوّر النّظريّة الاقتصاديّة:

تخضع صناعة المصطلح لبعض القواعد مثل: الشّيوع، والاقتصاد وسهولة الاستعمال، لأنّ هناك عاملان أساسيّان لتطوّر المصطلح الاقتصادي هما: الخلفيّة والمفهوم النّظري الذي يسمّيه المصطلح من جهة وتطوّر الواقع الاقتصادي الذي تبحثه النّظريّة من جهة أخرى، حيث قدّمت النّظريّة الاقتصادية نظريّات علميّة كثيرة لتفسير الظّواهر الاقتصادية وذلك بدراسة العلاقات الثّابتة بين الظّواهر من خلال مفاهيم تتطلّب إيجاد مصطلحات للدّلالة على مضمونها، فسمحت هذه الأخيرة بصياغة مفاهيم نظريّة ونماذج رياضيّة لتفسير ووصف ظاهرة معيّنة وتحديد العلاقات بين جوانبها المختلفة وتوسّعت في بناء وصياغة المتغيّرات، التي تتشكّل منها المؤشّرات، كما قدّمت النّظريّات أدوات لقياس حجم النّشاط الاقتصاديّ بوسائل الإحصاء المتاحة، وأكثر من ذلك قدّمت أدوات للتّدخّل في النّشاط الاقتصاديّ بواسطة السّياسة الاقتصاديّة، وكُلّ ذلك يتطلّب إيجاد مصطلحات ملائمة تحمل مضمون تلك المفاهيم والعلاقات والمؤشّرات والمتغيّرات.

ب. تطوّر الواقع الاقتصادي:

سمح التّطور الاقتصادي بتغيير محتوى النّشاط الاقتصادي وكذا التّطوّر التّنظيمي للمؤسّسات الإنتاجيّة ولأسواق المبادلة، ممّا خلق واقعا جديدا يتطلّب تحليلا مُغايرا ومصطلحات ملائمة لوصفه مثاله: مصطلح المنافسة الذي استخدمته النّظريّة التّقليديّة، لكن تلك المرحلة تطوّرت وحلّت محلّها أسواق الاحتكار، غير أنّ الواقع الجديد فرض مصطلحات جديدة منها "المنافسة الاحتكاريّة" التي تتوفّر فيها شروط الاحتكار وشروط المنافسة معا، ونجد مصطلحا آخر وهو: "الكساد، الذي يُعبّر عن حالة السّوق حين ينخفض الطّلب على السّلع وتنخفض الأسعار.
(عاشور فني ، 2016، ص 01)

2. آليّات صناعة المصطلح الاقتصاديّ:

يعتمد الباحثون والمصطلحيّون في صناعة المصطلح اللّغوي عامّة والمصطلح الاقتصادي خاصّة على مجموعة من الآليّات اللغوية منها الاشتقاق، والقياس، وعلم الصّيغ والمجاز والتّوليد، والنّحت، كما يعتمد في الصّناعة أيضا على مجموعة من الأدوات اللّغويّة وتتمثّل في: التّعريب، التّرجمة، والتّضاد، والاشتراك اللّفظي.

ومن بين الآليّات الأكثر استعمالات في صناعة المصطلح الاقتصاديّ، هي الاستعارة المصطلحيّة بشقّيها الاستعارة العامّة والاستعارة المتخصّصة.

أ.الاستعارة المصطلحيّة: وتُعرّف الاستعارة المصطلحيّة على أنّها: استعمال اللّفظ في غير ما وضع له أصلا أي نقله من دلالته المعجميّة الأصليّة أو الوضعيّة أو الحقيقيّة إلى دلالة مجازيّة أو اصطلاحيّة على أن تكون هناك مناسبة بين الدّلالتين ومن مصادرها: (يوسف وغليسي، 2008، ص 84)

1.الاستعارة الاقتصاديّة العامّة:

يعتمد المصطلحيّون في تكوينها على نقل اللّفظ المختار من مجاله اللّغوي العام إلى مجال علميّ أو تقنيّ متخصّص شرط أن يكون بين الدّلالتين القديمة والجديدة روابط واضحة. ودور الاستعارة العامّة في بناء المصطلح الاقتصادي وتوليده، إسقاط الصّفات والخصائص الماديّة "الإنسانيّة والحيوانيّة" وكذا الظّواهر الطّبيعيّة على المفاهيم والأفكار الاقتصادية غير المحسوسة لتكسبها طابعا مادّيا بارزا، والملاحظ أنّ أغلبيّة المصطلحات تمّ صياغتها بهذه الكيفيّة ومثاله:

- سلع معمّرة: وهي تلك السّلع التي توفر خدمات استهلاكيّة لفترات زمنيّة طويلة، وكذا رأس المال.
- رأس لمال: وسميت المبالغ أو الاموال برأس المال أنها تمثل المبلغ الأصلي الذي يختلف عن المبالغ الناتجة عنه.

2.الاستعارة الاقتصاديّة المتخصّصة:

نلمح في منظومة المصطلحات الاقتصاديّة، سجلاّت اصطلاحيّة متنوّعة مستعارة من علوم وتخصّصات أخرى، وعلى هذا الأساس تذهب الدّراسات المصطلحيّة إلى أنّ البناء المصطلحيّ الحاصل بين مختلف العلوم يُعدّ من أبرز صور الاستعارة المصطلحية المتخصّصة، شرط أن يكون المصطلح المنقول إلى دائرة المفاهيم الاقتصادية مُغايرة لدلالته الأصليّة التي ارتبط بها في تخصّص آخر. (يوسف وغليسي، ص 166)

ومن بين التّخصّصات العلميّة التي استعان بها علم الاقتصاد في صناعة مصطلحاته، هي:

- **الطّب**: دورة اقتصاديّة، توليد الدّخل، انعاش اقتصاديّ.
- **علم النّفس**: تخلف اقتصادي، تقلُّبات اقتصاديّة، سلوك اقتصادي.
- **الفلك والجغرافيا**: مناخ اقتصادي، تقلُّبات اقتصاديّة، انهيار اقتصادي.

3.نظرة في المعجم الاقتصاديّ للمؤلّف "جمال عبد النّاصر"

1.3 العنوان: المعجم الاقتصاديّ أوّل معجم شامل لكلّ المصطلحات الاقتصاديّة المتداولة في العالم وتعريفاتها. جاء العنوان طويلا، حيث أعطى تفسيرا وتوضيحا لأنواع المصطلحات الأكثر تداولا واستعمالا في العالم إضافة إلى تعريفاتها الاصطلاحيّة، مُحدّدا مجالها المعرفيّ وهو الاقتصاد.

كما استخدم كلمتي: شامل وعالم للدّلالة على إحصاء هذه المصطلحات، فهو جذّاب مُؤثّر مُشوّق لتصفّحه واستغلاله من قبل الباحثين والمختصّين خاصّة الطّلاب المبتدئين. (يوسف وغليسي، ص 167)

2.3 في مقدّمة الكتاب:احتوى في طبعته الأولى لسنة 2006 على 1375 مصطلحا اقتصاديّا، حيث استهلّ المؤلّف مقدّمته بتحديد الغرض من صنع هذا المعجم وتخصيصه لعلم من العلوم ألا وهو علم الاقتصاد، مشيرا في ذلك إلى الفئة المستهدفة وتحديدها من باحثين اقتصاديّين وأهل الاختصاص والطّلاب مركّزا على موظفيّ قطاع البنوك، إذ يمثّل هذا الأخير المرجع الأساسي في تفسير الكثير من المصطلحات الغامضة والمبهمة، ومن هنا تتجلّى أهميّته، وأنهى المؤلّف مقدّمته بمنهجيّة ترتيب المداخل، إذ اعتمد على التّرتيب الألفبائي مبيّنا أنّ هذا التّرتيب وضعه تيسيرا وتسهيلا للقارئ والباحث، وأخذ المؤلّف مادّته المعجميّة من ستّة مصادر متنوّعة من المعاجم، والموسوعات، والكتب المنتمية إلى تخصّصات ماليّة، محاسبيّة وتجاريّة، تمثّل لمجالات الكبرى لعلم الاقتصاد.

ويضمّ المعجم 480 صفحة، ينتهي بقائمة مصادر ومراجع وفهرس، طُبع ونُشر بدار أسامة في عمّان بالأردن

3.3 في محتوى المتن: "المادّة المعجميّة". جاءت مصطلحات المعجم متنوّعة من حيث طبيعتها، فمعظمها عربيّ فصيح، وبعضها أعجميٌّ دخيل نذكرها في مايلي:

- المصطلحات المشتقّة، مثل: ثمن، راتب، ذمّة، ربح.
- المصطلحات المولّدة، مثل: عملة صعبة، مبلغ، عملة.
- المصطلحات المنحوتة، مثل: الرّسملة، منحوتة من الرأسمالية، ورأس مالي مركّب من كلمتين رأس +مال دون حذف أي حرف من الكلمتين، ومثاله: رساميل إنفاق.
- المصطلحات المعرّبة: وهي تلك المصطلحات التي دخلت اللّغة العربيّة ووافقت قواعدها وقبلت أوزانها وصيغها الصّرفيّة مثل: الكُمبيالة، السُّفتجة، الفاتورة، البنك، الشّيك.
- المصطلحات الدّخيلة: وهي تلك المصطلحات التي دخلت العربيّة وحافظت على شكلها وهيئتها ولم توافق أوزانها الصّرفية مثل: الصّيرفة الإلكترونيّة.
- الرّموز والمختصرات:

OMC: المنظّمة العالميّة للتّجارة. FMI: صندوق النّقد الدّولي

Fob: البيع على ظهر السّفينة. COD: الدّفع عند التّسليم.

4.3 في طبيعة المصطلحات: تنوّعت مصطلحات المعجم بين المفردة والمركّبة، حيث جاءت هذه الأخيرة وفقا للتّراكيب الآتية:

أ. التّركيب الإسنادي: من المسند والمسند إليه مثل: قيود افتتاحيّة، فائض تأمين، مرابحة مصرفيّة.

ب.التّركيب الإضافي: من المضاف والمصاف إليه مثل: طريقة التّكاليف الحدّية، الوعد بالشّراء، ومن الجار والمجرور إليه ومثاله: على بياض، على الشّيوع لأمره.

– كما أشار المؤلّف في معجمه إلى مرادفات المصطلحات الآتية: عميل= زبون، صك= شيك، بنك= مصرف، يُظهر= يجيز.

واستخدم المؤلّف في شرح وتفسير مداخله على تعاريف معجميّة مختلفة، تنوّعت بين الاصطلاحيّ والاصطلاحيّ المفصّل من الموسوعي، والشّبه الموسوعي، والإجرائي ملمّا بمختلف المعلومات المساعدة في كسب رصيد معرفيّ للقارئ، أو الطّالب في الاختصاص.

وعليه، وكنتيجة عامّة نتوصّل إليها في طبيعة المصطلحات التي تضمّنها المعجم الاقتصادي: أنّ هذه الأخيرة ظهرت بأربعة مستويات لغويّة: المشتق بالدّرجة الأولى، ثمّ المولّد، ثمّ المعرّب، ثمّ المنحوت، ثمّ الدّخيل، موضّحا ومفسّرا غموضها بتعاريف معجميّة دقيقة، معتمدا على التّعريف الاصطلاحي، التّعريف الموسوعي، والتّعريف الشّبه الموسوعي والتّعريف الإجرائي.وأشهر صيغة صرفيّة مناسبة لصناعة المصطلحات الاقتصاديّة، صيغة فَعل: بفتح الفاء، وتسكين العين الدّالة على الأشياء مثل: نقد، عَيْن، قَرْض، عُمْلَة...إلخ.

IV.دراسة عيّنة من المصطلحات المصرفيّة المتداولة في بنك السّلام.

1. تقديم المصرف:

مصرف شمولي، يعمل طبقا للقوانين الجزائريّة، خاضعا لأحكام الشّريعة الإسلاميّة في كافّة معاملاته، وهو ثمرة التّعاون الجزائري الخليجي، تمّ اعتماده من قبل بنك الجزائر سبتمبر 2008، يعمل المصرف وفقا لاستراتيجية تتماشى ومتطلبات التّنمية الاقتصاديّة، وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفيّة عصريّة تلبّي حاجات السّوق، والمتعاملين والمستثمرين. (محمد أمين مازون، 2018، ص 321)

2. وصف العيّنة:

يرتكز مصرف السّلام كغيره من المصارف على ثروة مصطلحيّة متنوّعة بتنوّع المجالات والتّخصّصات، وبعد الاطّلاع على مختلف الوثائق المتعلّقة بالعمليّات المصرفيّة والصّيغ التّمويلية قمنا بإحصاء هذه المصطلحات فتحصّلنا على: 181 مصطلحا مصرفيّا عربيّا متنوّعا بين العربيّ الفصيح والأعجميّ الدّخيل، واخترنا منها: 13 مصطلحا مصرفيّا محلّ الدّراسة.

ويرجع اختيارنا لهذا المصرف لسببين رئيسيين هما:

- طبيعة المصطلحات المصرفيّة المتداولة باللّغة العربيّة وهو ما يتناسب مع موضوع البحث.
- المشاكل المتعلّقة بالاستعمالات المتعدّدة والمختلفة لهذه المصطلحات.

ومرّت الدّراسة بمرحلتين أساسيّتين هما:

1.2مرحلة المعالجة: وتتمثّل في معالجة المصطلحات المصرفيّة شكلا ومضمونا، وأمّا من ناحية الشّكل فيتمّ تحديد طبيعتها والتّمييز بين العربي الفصيح والأعجمي الدّخيل، وأمّا من ناحية المضمون فيتمّ تحديد معناها اللّغوي والاصطلاحي.

2.2مرحلة الدّراسة الإحصائيّة: وتشمل العمليّات الإحصائيّة التي يتم من خلالها تحديد وترجيح المصطلحات المصرفيّة ذات الطّبيعة الاشتقاقية المناسبة للاستعمال الصّحيح، وتعميمها على جميع المصارف.

وتظهر العيّنة في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): يمثّل المصطلحات المصرفيّة المفردة و المركّبة، المتداولة في مصرف السّلام

المصطلحات المفردة	المصطلحات المركّبة
البنك، الشيك، السّفتجة، المرابحة، المضاربة، المشاركة	الصّك البنكيّ، سعر الصّرف، عمولات الكترونية الصيرفة الإلكترونيّة، كشوفات ماليّة، التّمويل بالسّلم
06/مصطلحات مصرفيّة مفردة	06/مصطلحات مصرفيّة مركّبة

3.معالجة المصطلحات المصرفيّة: وتتمثّل فيما يلي:

1.3 البنك:

مصطلح "البنك" دخيل من أصل فارسيّ، دخل اللّغة العربيّة فوافق قواعدها، وقبل وزنا من أوزانها الصّرفيّة تحت صيغة: فَعْلْ، بفتح الفاء، وتسكين العين ويُعنى به: تلك الطّاولة أو المنضدة التي يصرفون عليها النّقود ويمارسون عليها عمليّة بيع وشراء العملات الأجنبيّة المختلفة وأطلقوا عليه اسم "بانكو" "banco".

كما أنّ لكلمة بنك دلالة أخرى وتعني: ضفة النّهر "a Riverside "، حيث كان الناس في القديم يبحثون عن الذهب مستعملين المصافي "الغربال"، فكان ما يجدونه من ذهب يجمعونه ويضعونه على الضّفة، ثمّ تطوّر الأمر فأصبحت مجموعة من النّاس، تذهب سويّا، ويكلّفون واحدا منهم على الضّفة، يجمع الذّهب والحفاظ عليه حاصرا كل واحدا منهم. فتطوّرت فيما بعد. حيث كان ذلك الحاسب على الضفة يأخذ الذّهب إلى مأمن ويضبط الكمّية فانتقلت معه كلمة بنك وارتبط به إلى يومنا هذا، وعليه، وبما أنّ كلمة بنك من أصل فارسي إيطالي فهو من المصطلحات المعرّبة، نرمز له بالرّمز (مع).

أ.البنك لغة: جاء في لسان العرب: البُنْكُ: أصل الشّيء وقيل خالصه، تقول العرب كلمة كأنّها دخيل، تقول ردّه إلى بنكة الخبيث، تريد به: أصله، قال الأزهري، البُنْكُ بالفارسية: الأصل، وقيل: تبنّك بالمكان: أقام به وتبنّكوا في موضع كذا: أقاموا به. (ابن منظور)

وشرح معجم الوسيط كلمة بنك بأنّها: مؤسّسة ماليّة تقوم بعمليّات الائتمان بالإقتراض والإقراض.

(مجمّع اللّغة العربيّة، 1425هـ-2011م، ص 586)

ب.اصطلاحا: يشير هذا المصطلح في إدارة المصارف، إلى مؤسّسة أو شركة ماليّة، تكون ممارستها منح الائتمان لزبائنها من أشخاص أو مشروعات، أو شركات، أو غيرهم كما تتعامل في الدّيون تتاجر بها وتتولّى القيام بمختلف الأعمال الخاصّة. (فهمي محمود شكري، 1432هـ-2011م، ص 388)

2.3 **الشيك:**

مصطلح "الشيك" دخيل، دخل اللغة العربيّة فوافق قواعدها وقبل وزنا من أوزانها الصّرفية، وهو من المصطلحات المعرّبة نرمز له بالرّمز: "مع"

أ. لغة: أمر صادر إلى مصرف من شخص له حساب بموجبه يأمر السّاحب شخصا له حساب فيه، يكلّفه دفع مبلغا من النّقود عند الاطّلاع لشخص معيّن، أو لأمر شخص معيّن أو لحامله. (مجمّع اللّغة العربيّة، ص 504)

ب. اصطلاحا: الشّيك هو سند مُحرّر وفقا لشروط نصّ عليها القانون بموجبه، يأمر السّاحب شخص مسحوب عليه، بأن يدفع مبلغا معيّنا لشخص ثالث أو لحامله المستفيد، ويكون دائما مستحق الآداء لدى الاطّلاع.

3.3 المرابحة: مصطلح "المرابحة"، مصطلح عربيّ أصيل موجود في اللسان العربيّ صيغة ووزنا ومعنى، مصدر مشتق من الفعل ربح يربح، مرابحة، جاءت على وزن مُفَاعَلَة، بضمّ الميم وفتح ما قبل الآخر، وهو من المصطلحات المشتقة نرمز له بالرّمز (م ش). المرابحة لغة: المرابحة: تعني المتاجرة كما تعرف اليوم، والمرابحة في اللغة مصدر من الرّبح، وهو الزّيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي: بيع يشمل الثّمن الأوّل مع زيادة في الرّبح. (عبد الحميد بحنو، ص 11)

أ. اصطلاحا: هي اتّفاق بين المشتري والبائع، على أن يشتري مواد أوّلية، سلع أو تجهيزات، وبيعها إلى المشتري مع هامش ربح أو علاوة سعر بسعر بيع متفاوض عليه بينهما، ويكون أعلى من سعر التّكلفة، ويسدّد السّعر حسب الاتّفاق بينهما.

فهي عمليّة بيع بثمن الشّراء مضاف إليه ثمن الرّبح معروف ومتّفق عليه بين المشتري والبائع إلى أجل مسمّى وتسمى أيضا بيعا آجلا.

4.3 السّفتجة: مصطلح دخيل، من أصل فارسيّ، دخل اللغة العربيّة فوافق قواعدها، وقبل وزنا من أوزانها الصّرفية تحت صيغة فَعْلَلَة، فهو من المصطلحات الاقتصاديّة المعرّبة، نرمز له بالرّمز (مع).

استعماله: إنّ التشريع التجاري استلزم ذكر لفظ السّفتجة دون أي لفظ آخر كلفظ حوالة تجارية، أو بوليصة، ويتّفق استعمال السّفتجة مع ما ذهب إليه المشروعان المقترحان من قبل جامعة الدّول العربيّة، واتّحاد المحامين العرب كمحاولة لإحلال مصطلح السّفتجة محلّ العديد من المصطلحات، حيث تهتمّ التشريعات في كل من المغرب، ليبيا تونس، باستعمال مصطلح "كمبيالة"، كما تهتمّ التّشريعات في كل من لبنان، سوريا، باستعمال مصطلح "سند السّحب"، وإن كان القانون السّوري واللّبناني يستعملان فيه أكثر، مصطلح "السفتجة". (علي فتّاك2004، ص 30)

أ.لغة: هو أن يعطي آخرا مالا، للآخر مالا في بلد المعطي فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطريق.

(المعجم الوسيط، ص 432)

ب.اصطلاحا: السّفتجة: هي سند يقال له: السّاحب من شخص آخر يسمّى المسحوب عليه، بأن يدفع لشخص آخر ثالث، يقال له: المستفيد أو الحامل، مبلغا من النّقود في ميعاد معين، أو عند الاطّلاع.

(علي فتّاك، ص 14)

5.3 المضاربة: مصطلح المضاربة مصطلح عربيّ أصيل موجود في اللسان العربي، صيغة ووزنا ومعنى، مصدر مشتق من الفعل ضرب، وضارب، يضارب، مضاربة، جاءت على وزن مُفَاعَلَة، بضمّ الميم وفتح ما قبل الآخر، والمضاربة من المصطلحات الاقتصاديّة المشتقّة، نرمز لها بالرّمز (م ش).

أ.لغة: المضاربة، مأخوذة من الفعل ضرب، وضارب، ويقال ضرب في الأرض، يضرب، ضربًا، أي سار لابتغاء الرّزق ويقال: ضاربه في المال من المضاربة بلغة العراقيّين وهي القِرَاض بلغة الحجازيّين. (ابن منظور)

ب.اصطلاحا: هو أن يعقد طرف على مال يدفعه لغيره ليتجر فيه، على أن يكون الرّبح مشتركا بينهما، أي أنّها عقد على المشاركة بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزّع الربح بينهما في نهاية كل صفحة بحسب النّسب المتفق عليها. (عبد الواحد غردة، 1945، ص 72)

6.3 المشاركة: مصطلح المشاركة، مصطلح عربيّ أصيل موجود في اللسان العربي صيغة ووزنا ومعنى، مصدر مشتق من الفعل شارك، يشارك، مشاركة، جاء على وزن مُفَاعَلَة بضم الميم وفتح ما قبل الآخر، وهو من المصطلحات المشتقة نرمز له بالرّمز (م ش).

أ. لغة: اسم، شارك، يشارك، مشاركة، فهو مشارك، والمفعول مشارك، شارك في تحضير الخُطّة: ساهم فيها، شارك في أرباح الشرّكة، أسهم فيها، كان له نصيب وحصّة فيها.(معجم المعاني)

ب.اصطلاحا: هي اشتراك بين طرفين أو أكثر لتمويل عمليّة، صفقة، أو مشروع مُعيّن، أمّا مشاركة في رأس المال أو في رأس المال والعمل، وتوزّع الأرباح والخسائر بينهما حسب الاتّفاق(عبلة لمسلف،2005-2006، ص 33)

7.3 سعر الصّرف: سعر الصّرف مصطلح عربيّ أصيل، موجود في اللّسان العربيّ، صيغة ووزنا ومعنى، مركّب تركيبا إضافيّا من المضاف إليه من: سعر+ صرف: حيث أنّ كلمة سعر مصدر مشتق من الفعل سَعّرَ، جاء على وزن فِعْل بكسر الفاء وتسكين العين، وأمّا الصّرف مصدر مشتق من الفعل صرف، وجاءت على وزن فَعْلْ بفتح الفاء وتسكين العين، والمصطلح مشتف بكلمتين نرمز له بالرّمز: (م ش).

أ.لغة: ويقصد بسعر الصّرف لغة، يتمثل في سعر السّوق بالنّسبة لنقود الأمم. (مجمّع اللّغة العربيّة، ص 430)

ب.اصطلاحا: هو السّعر الذي يتمّ عنده تبادل عملة ما بعملة أخرى في وقت مُعيّن، وظروف معيّنة، ويعتمد على عدد الوحدات النّقدية من أيّ عملة يتمّ دفعها للحصول على وحدة نقديّة أجنبيّة معيّنة.

(محمّد إبراهيم التّويجري، 1413هـ-1993م، ص 41)

8.3 العملات الإلكترونية:

مصطلح العملات الإلكترونية، مصطلح مزيج بين العربيّ الفصيح والأعجميّ الدّخيل فهو مركّب من كلمتين: عملات + إلكترونية، تركيبا إسناديا من المسند والمسند إليه من الصّفة والموصوف، فالعملات جمع مفرده عملة مصدر مشتق من عمل. على وزن فعله بضمّ الفاء وتسكين العين. وأمّا الإلكترونية فهو مصطلح دخيل دخل اللغة العربية وحافظ على هيئته ولم يقبل وزنا من أوزانها الصّرفية، وعليه وبما أنّ مصطلح العملة مشتق نرمز له بالرّمز (م.ش) ومصطلح الإلكترونية دخيل نرمز له بالرّمز (د).

أ.العملة لغة: اسم يجمع على عُمُلات وعُمْلات وهي النّقد، وأجرة العمل. (معجم المعاني الجامع)

ب.اصطلاحا: يقصد بالعملات الإلكترونية: هي عملية لا مركزية، تستخدم شبكة النّد للنّد، والتواقيع الإلكترونية والتشفير، وذلك لإثبات وتمكين المستخدمين من إجراء عمليات نقل وتداول العملة عن طريق الأنترنت، دون الاعتماد على وسيط أو جهة خارجية موثوقة مثل البنك. (أيمن عز الدين أبو صلاح، 2018، ص 2)

9.3 تسهيلات مصرفية: مصطلح "تسهيلات مصرفية" مصطلح عربي أصيل، موجود في اللّسان العربيّ صيغة ووزنا ومعنى، مركّبا تركيبا إسناديّا من الصّفة والموصوف، فكلمة تسهيلات جمع مفرده تسهيل، مصدر مشتق من الفعل سَهّلَ يسهّل تسهيلا على وزن تفعيل، وأمّا مصرفية نسبة لمصرف، مصدر مشتق من الفعل صرف جاءت على وزن مَفْعَلِيّة نسبة لمِفْعَل، والمصطلح مشتق بكلمتيه نرمز له بالرّمز (م ش).

أ.لغة: التسهيلات جمع مفرده تسهيل، والسّهل من التّسهيل والتّيسير، واستهلّ الشيء: عدّه سهلا(ابن منظور،ص 349) وأمّا المصرفيّة من المصرف ومن الصّرف وهو ردّ الشيء عن وجهه. (ابن منظور، ص 189)

ب.اصطلاحا: تسهيلات مصرفية مرادف للقروض المصرفية، وهو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكيته مبلغ من لنقود أو أي شيء على أن يردّ إليه المقترض عند نهاية القرض شيئا مثله، في مقداره، ونوعه، وصفته، ويعتبر القرض أبسط صور الائتمان التي يقدّمها البنك للعميل. (عبد الفضيل محمد أحمد، 2017، ص 112)

10.3 الصّك البنكيّ: مصطلح الصّك البنكيّ، مصطلح مزيج بين العربيّ الفصيح والأعجمي الدّخيل من كلمتين: الصّك+ البنكيّ، مركّبا تركيبا وصفيّا من الصّفة والموصوف، فالصك مصدر مشتق من الفعل صكّك، جاء على وزن فَعْلْ، وأمّا البنكي نسبة إلى البنك، فهو مصطلح دخيل دخل اللغة العربية فوافق قواعدها وأوزانها تحت صيغة فَعْلْ بفتح الفاء وتسكين العين فهو من المصطلحات المعرّبة وبما أنّ المصطلح مزيج بين المشتق والمعرّب، وبما أنّ اللغة تعتمد على المستوى المشتق في صناعة المصطلحات، فإنّنا نصنّفه ضمن المصطلحات المشتقّة، نرمز له بالرّمز (م ش).

والصّك البنكيّ من المصطلحات المرادفة لمصطلح الشّيك. (انظر: الشيك، ص 5)

11.3 الصّيرفة الإلكترونيّة: مصطلح الصّيرفة الإلكترونية، مصطلح مزيج بين العربيّ الفصيح والأعجميّ الدّخيل من كلمتين: الصّيرفة+ الإلكترونية، مركّبا تركيبا وصفيّا من الصّفة والموصوف، فمصطلح الصّيرفة مصدر مشتق من صرف، جاء على وزن فَعْلَلة. بفتح الفاء وتسكين العين، وأمّا الإلكترونية فهو من المصطلحات الدّخيلة، وبما أنّ المصطلح مزيج بين المشتق والدّخيل وبما أنّ اللّغة تعتمد على المشتق بالدّرجة الأولى في صناعة المصطلح، فإنّنا ندرجه ضمن المصطلحات المشتقّة، نرمز له بالرّمز (م ش).

أ.لغة: الصّيرفة من الصّرف، تمّ النّظر فيها. (انظر: مادة: صرف)

ب.اصطلاحا: هو إجراء العمليّات المصرفيّة بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتّصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفيّة التقليديّة أو الجديدة، وفي ظلّ هذا النّمط لن يكون العميل مضطرّا للتّنقل إلى البنك إذا أمكنه القيام بالأعمال لتي يريدها من بنكه، من أيّ مكان آخر وفي أيّ زمان. (عن الأنترنت)

12.3 التّمويل بالسّلم:

مصطلح التّمويل بالسّلم مصطلح عربيّ أصيل موجود في اللّسان العربيّ صيغة ووزنا ومعنى، مركّبا تركيبا إسناديّا من المسند والمسند إليه من المبتدأ والخبر، والمتمثّل في التّمويل +بالسّلم. فالتّمويل مصدر مشتق من الفعل مَوَلَ جاء على وزن تفعيل وأمّا السلم مصدر مشتق من الفعل سَلَمَ جاء على وزن فَعَلَ بالفتح، وعليه، وبما أنّ المصطلح مشتق بكلمتيه، فإنّنا نرمز له بالرّمز: (م ش).

أ.لغة: التّمويل من موَّلَ، فالميم والواو، واللام، كلمة واحدة، وهي تموّل الرّجل: اتّخذ مالا مال، يمال: كَثُرَ ماله (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي،1411هـ-1991م) وأمّا السّلم، بالتّحريك، السَّلَف، وأَسْلَمَ في الشيء وسَلَمَ، وأَسْلَفَ بمعنى واحدٍ، والاسم: السَّلم. (ابن منظور، ص 295)

ب.اصطلاحا: التّمويل بالسّلم: هو عقد موصوف في الذّمة، مؤجّل بثمن مقبوض في مجلس العقد، ونوع من البيع ينعقد بما ينعقد به البيع، وبلفظ السّلم والسّلف ويُعتبر فيه من الشّروط ما يُعتبر في البيع. (فارس مسدور2007، ص 18)

III. الدّراسة الإحصائيّة: وتشمل دراسة الوسط الحسابي، والتباين، والانحراف المعياري، فيما يلي:

1.دراسة الوسط الحسابي:

التّكرارات / طبعة المصطلح	المصطلح العربيّ		المصطلح الأعجميّ	
المفرد	**04**	**%0.30**	**3**	**%0.23**
المركّب	**06**	**%0.46**	**0**	**%0**

x: المصطلح العربيّ المفرد ، **y**: المصطلح الأعجميّ المفرد.

$\mathbf{x_1}$: المصطلح العربيّ المركّب ، $\mathbf{y_1}$: المصطلح الأعجميّ المركّب.

$$x = \frac{(x_1 - x)^2}{n} = \frac{(6-4)^2}{13} \qquad \boxed{x = 4}$$

$$y = \frac{(y_1 - y)^2}{n} = \frac{(0-3)^2}{13} \qquad \boxed{y = 0.7}$$

2.دراسة التّباين :نرمز للتّباين بالرّمز V.

$$V_x = \sqrt{x} = \sqrt{4} = 2$$
$$V_y = \sqrt{y} = \sqrt{0.7} = 0.83$$
$$V_x = 2 > V_y = 0.83$$

من خلال الدّراسة الإحصائية نستخلص أن قيمة: $Vx=2$ أكبر من Vy حيث Vx يمثّل أكبر قيمة للمصطلحات البنكيّة المفردة والمركّبة.

3.دراسة الانحراف المعياري:

$$A_x = \sqrt{2} = 1.41$$
$$A_y = \sqrt{0.83} = 0.91$$

وبما أنّ AX=1.41 أكبر من AY=0.91

فإنّنا نختار AX=1.41 كمعيار لاختيار المصطلحات المصرفيّة العربيّة المشتقّة المتداولة في مصرف السّلام.

الخاتمة:

بعد الدّراسة والتّحليل توصّل البحث إلى النّتائج الآتية:

– تنوُّع المصطلحات الاقتصاديّة المتداولة في مصرف السّلام بين المفرد والمركّب وتتداول بثلاثة مستويات لغويّة: المشتق بالدّرجة الأولى، ثمّ المعرّب، ثمّ الدّخيل.

– يعتمد في تركيب المصطلحات الاقتصاديّة على: المركّب الإسنادي من المسند والمسند إليه، المركّب الإضافي من المضاف والمضاف إليه والمركّب الوصفي: من الصّفة والموصوف.

– أشهر صيغة يحملها المصطلح المصرفيّ المتداول في مصرف السّلام صيغة فَعل الدّالّة على الأشياء، وصيغة مُفَاعَلَةَ.

– مشاكل كثيرة في استعمال المصطلح ممّا ينتج عنها فوضى لغويّة منها: تعدّد التّسميات للمفهوم الواحد مثل: الشّيك الصّك

– توظيف المصطلح الأعجمي المعرّب: "البنك" في حين نجد المقابل له في اللّسان العربيّ وهو "المصرف".

– استغلال المعجم الاقتصاديّ المتخصّص في المجال المصرفيّ بنسبة 5% وهي نسبة ضئيلة جدّا مقارنة مايحمله من مصطلحات.

–اختيار المصطلح العربيّ المشتق على الأعجميّ حتّى لو كان هذا الأخير واسع الانتشار،وتعميمه على سائر المصارف.

المقترحات:

– تذليلا للمشاكل والصّعوبات التي تخصّ استعمال المصطلح المصرفيّ في المؤسّسات الماليّة عامّة ومصرف السّلام خاصّة نقترح مايلي:

– الحرص على توظيف المصطلحات العربيّة والعمل على وضع المصطلح المناسب مباشرة بعد كُلّ عمليّة أو اختراع.

- الاعتماد على المصطلحات العربيّة المشتقّة باعتبار اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة وقادرة على تزويد القطاع الاقتصاديّ عامّة والمصرفيّ خاصّة على أكثر عدد ممكن من المصطلحات المواكبة للعصر.
- العمل على توحيد المصطلحات المصرفيّة، والاستغلال الأمثل للمعاجم المختصّة في القطاع المصرفيّ.

قائمة المراجع

1. ابن منظور: معجم لسان العرب، ط3، مجلد 07، دار التراث العربي، 1413هـ-1993م، مادة: صلح.
2. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل بيروت1411هـ-1991م، مادة صلاح.
3. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، مقاييس اللغة،ط1، تحقيق هارون عبد السلام، دار الجيل بيروت1411هـ-1991م، مادة: مول.
4. أيمن عز الدين أبو صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، "دبي"، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
5. بوعبد الله لعبيدي: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل تيزي وزو، الجزائر، 2012.
6. حسن عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، سنة 1998.
7. رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، عمقه التراثي وبعده المعاصر، ط1، دار الفكر دمشق1431هـ-2010م.
8. رفعت العوضي: المصطلح القرآني الاقتصادي، ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإنسانية، دراسات مصطلحية معهد الدراسات المصطلحية، فاس المغرب، ج2.
9. عاشور فني: المصطلح الاقتصادي في المباحث المعرفية الجديدة، حالة اقتصاديات الإعلام والمعرفة، مجلة العلوم والترجمة، جامعة الجزائر 03، ماي 2016.
10. عبد الحميد بختو، الترجمة في المؤسسات الاقتصادية البنوك الإسلامية أنموذجا، ماجيستر، كلية الآداب واللغات الفنون،قسم الترجمة جامعة السانيا وهران،2009-2010 .
11. عبد الفضيل محمد أحمد، عمليات البنوك، ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2017.
12. عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، قالمة ، جامعة 8ماي 1945.
13. عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، دراسة مقارنة، ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.
14. علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008.
15. علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق عبد الرحمان عميرة، دار الكتب العلمية، لبنان 1408هـ1998م.

16. علي فتاك، مبسوط القانون التجاري، ج1، السّفتجة، دار ابن خلدون، 2004م.
17. فارس مسدور، التّمويل الإسلامي من الفقه إلى التّطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلاميّة، دار هومة، الجزائر 2007م.
18. فهمي محمود شكري، المعجم التجاري والاقتصادي، أول معجم شامل لكل المصطلحات التجارية والاقتصادية المتداولة في العالم وتعريفاتها، الأردن، دار الأسامة، ط1، 1432هـ-2011م.
19. مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 1425هـ-2011م.
20. محمد إبراهيم التويجري، معجم المصطلحات الماليّة انجليزي- عربي، مع مسرد عربي انجليزي، دار المريخ، الرياض السّعودية، 1413هـ-1993م.
21. محمد أمين مازون: الأدوات التّمويليّة في المصارف الإسلاميّة الجزائريّة مصرف السّلام والبركة، أنموذجا، مجلّة الدّراسات الماليّة والمحاسبيّة والإداريّة، ع09، جوان 2018، جامعة الجزائر 03.
22. محمد مراياتي: المصطلح في مجتمع المعلومات أهميته وإدارته، (المؤتمر الثالث)، مجمع اللغة العربية، دمشق، أكتوبر 2004.
23. هشام بن مختاري، واقع المصطلحات الاقتصادية في ظل الاقتراض اللغوي، دراسة تحليلية للاقتراض اللغوي للمصطلح الاقتصادي، مجلة الصوتيات، مجلد 19، العدد 19، سنة 2017.
24. يمينة مصطفاوي، التعريف في المعاجم المختصة الحديثة بين الواقع والمأمول، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة الجزائر.
25. يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، 2008.
26. Cathrine resche : approche terminométrique du sycle economique MTE volume 49, N°02, juin 2004, p 343.
27. معجم المعاني الجامع: معجم الكتروني: https://www.almaany.com .